A42-WP/158[1]
EX/79
28/7/25

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢: برامج التسهيلات

نموذج لإطار عام للتسهيلات واعتماد مفتشي ومدربي التسهيلات في أنغولا

(ورقة مُقدَّمة من اللجنة الأفريقية للطيران المدني (لجنة أفكاك)
باسم ٢٥٤ دولة أفريقية متعاقدة)

الموجز التنفيذي

تسلط ورقة العمل هذه الضوء على نموذج إطار قانوني أنشأته أنغولا للتسهيلات واعتماد مفتشي ومدربي التسهيلات. وتبيّن الورقة أيضاً كيف يمكن لنهج قانوني ومؤسسي على المستوى الوطني أن يدعم التنفيذ الفعَّال لأحكام الملحق التاسع — "التسهيلات"، وتعزيز برامج تسهيلات النقل الجوي الشاملة. كما تحدد الورقة مزايا وضع برنامج شامل للتسهيلات، وتشجع الدول الأعضاء الأخرى على النظر في اعتماد نماذج مماثلة يمكن تكييفها وفقا لسياقاتها الوطنية.

الإجراءات: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

أ) الإحاطة علما بالدروس المستفادة من النموذج الأنغولي كمرجع للدول الأعضاء التي تهدف إلى تعزيز أطرها للتفتيش في مجال التسهيلات؛

ب) حث الدول الأعضاء على تنفيذ برامج وطنية شاملة في مجال تسهيلات النقل الجوي تتماشى مع أحكام الإيكاو وأفضل الممارسات الدولية؛

ج) توجيه الأمانة العامة بالإيكاو إلى إنشاء منصة لتبادل التجارب وأفضل الممارسات لتعزيز تنفيذ أحكام الملحق التاسع؛

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي — "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسّراً وموثوقاً".

[1] قدمت اللجنة الأفريقية للطيران المدني النسختين باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

[2] إثيوبيا وإريتريا وإسواتيني وأنغولا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسيراليون وسيشيل والصومال وغابون وغانا وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكينيا وليبريا وليبيا وليسوتو ومالي ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا.

الآثار المالية:	تُحدد لاحقا
المراجع:	الملحق التاسع — "التسهيلات" الوثيقة Doc 9957، "دليل التسهيلات" الوثيقة Doc 10042، "نموذج البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي"

١- المقدمة

١-١ يشدد ملحق الإيكاو التاسع — "التسهيلات" على أهمية تعزيز الكفاءة والتعاون في نقاط مراقبة الحدود ومرافق الطيران. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذا التنفيذ في تكوين كوادر وطنية من الموظفين الأكفاء في مجال التسهيلات، بمن فيهم المفتشون والمدربون. ومع إعلان سنة التسهيلات، انضمت أنغولا إلى الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ أحكام الملحق التاسع في البلاد، مما أدى إلى تحسين خدمات المقدمة في المطار.

١-٢ وتقدم الوثيقة Doc 9957 "دليل التسهيلات" والوثيقة Doc 10042، "نموذج البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي" الدعم للدول لزيادة الدراية بقضايا التسهيلات ومفاهيمها، وتحسين نتائج برامج التسهيلات وزيادة مستوى الامتثال لأحكام الملحق التاسع.

١-٣ وفي هذا السياق، نفذت أنغولا إطارا قانونيا ومؤسسيا وطنيا منظما من أجل تنظيم المسائل المتعلقة بالمفتشين والمدربين في مجال التسهيلات واعتمادهم وبناء قدراتهم. وتقدم هذه التجربة رؤى مفيدة للدول التي تهدف إلى تعزيز نظم التسهيلات لديها.

٢- المناقشة

٢-١ يتطلب التنفيذ الفعَّال للقواعد القياسية الواردة في الملحق التاسع أسسا قانونية ومؤسسية متينة على الصعيد الوطني لتحديد أدوار ومسؤوليات مفتشي ومدربي التسهيلات وشروط ترخيصهم.

٢-٢ ويتضمن نهج أنغولا دمج مهام مراقبة التسهيلات في اللوائح الوطنية، ومواءمة برامج التدريب مع إرشادات الإيكاو، وإنشاء آلية رسمية للاعتماد وتقييم الكفاءة بشكل دوري. ويشمل ذلك برنامج التسهيلات الوطني الذي يتضمن لوائح محددة لتسهيلات النقل الجوي (NTA 30) لمشغلي المطارات والمشغلين الجويين، والبرامج الوطنية لمراقبة الجودة والتدريب على التسهيلات وإصدار تراخيص التسهيلات.

٢-٣ أُعدت عملية ترخيص مفتشي ومدربي التسهيلات تحت إشراف الإيكاو، وبمشاركة نشطة من الهيئة الوطنية للطيران المدني، بما يضمن تدريب الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا للإشراف والتدريس في أوساط الطيران في أنغولا.

٢-٤ كما تضمن تلك المبادرة التعاون بين القطاعات فيما بين وكالات الطيران المدني والهجرة والجمارك والصحة والأمن بما يتماشى مع البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي.

٣- الدروس المستفادة من النموذج الأنغولي

٣-١ تظهر تجربة أنغولا أن وجود إطار قانوني ومؤسسي مخصص لموظفي التسهيلات يمكن مما يلي:

أ) بناء القدرات بشكل منظم ومتسق؛

ب) تحسين الامتثال لقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو؛

ج) زيادة التنسيق الوطني على نطاق الوكالات الحدودية؛

د) استدامة برامج المراقبة والتدريب في مجال التسهيلات.

٣-٢ ويقدم هذا النموذج برنامجا وطنيا شاملا للتسهيلات يعزز قدرة الدولة في المجالات التالية:

أ) تبسيط إجراءات التخليص عند الحدود؛

ب) تحسين تجربة الركاب وسرعة تخليص الإجراءات؛

ج) تعزيز الأمن دون المساس بالتسهيلات؛

د) الاستجابة بكفاءة لأحداث الصحة العامة وحالات الطوارئ؛

هـ) رصد أداء مهام التسهيلات ومدى امتثالها.

٣-٣ ومن خلال إدماج برامج ترخيص وتنمية موظفي التسهيلات في إطار نهج برنامجي أوسع، سيكون بوسع الدول أن تكفل نظاما مستداما وسريع الاستجابة.

٣-٤ ويمكن للدول الأخرى تكييف هذا النموذج ليناسب نظمها القانونية وترتيباتها المؤسسية مع الحفاظ على مواءمتها مع متطلبات الإيكاو.

٤- الخلاصة

٤-١ يقدم النموذج الأنغولي رؤى قيّمة توضح كيف يمكن لإطار قانوني ومؤسسي معد بشكل جيد أن يعزز اعتماد ومراقبة مفتشي ومدربي التسهيلات. كما أن تنفيذ مثل هذا الإطار يشكل نهجا استباقيا لتعزيز نظم التسهيلات الوطنية بما يتماشى مع أحكام ملحق الإيكاو التاسع، وتعزيز التعاون فيما بين وكالات مراقبة الحدود.

٤-٢ وبينما تسعى الدول الأعضاء جاهدةً لتحسين التسهيلات، سيكون من الضروري اعتماد نماذج مصممة لها خصيصا تتضمن الدعم القانوني والتنسيق بين الوكالات وبناء القدرات المستدامة. ويُرجى من الجمعية العمومية الاعتراف بأهمية هذه الأطر في النهوض بالنقل الجوي السلس والآمن عبر القارة.

— انتهى —